المؤتمر الثالث للمجالس المحلية يؤكد على أهمية :

دعم اللامركزية .. التعداد .. مشاركة المرأة

مشروع الاستراتيجية الوطنية لدعم اللامركزية يهدف إلى بناء نظام قويم للإدارة المحلية

تحسين مالية السلطة المحلية وبناء القدرات وتعزيز التخطيط الاستراتيجي أهم مكونات الاستراتيجية

متابعة/عبدالملك الشرعبي - عبدالله محمد حزام

▫ .. نجاح السلطة المحلية في بلادنا مرهون بتضافر جميع الجهود .. هذا مايؤكد عليه المشاركون في المؤتمر الثالث للمجالس المحلية.

ومن الأهمية بمكان أن يعي الجميع أن تطبيق نظام السلطة المحلية وتفعيل اللامركزية يعتبر اضخم مشروع وطني تتبناه اليمن في مستهل عصر جديد الأمر الذي يتطلب معه حشداً أوسع للجهود الوطنية وتضافرها نحو إنجاز أهداف الدولة والمجتمع وكان التأكيد واضحاً على الدفع بهذا التوجه نحو آفاق أوسع بالإضافة الى تعزيز دور المرأة في السلطة المحلية وكذا العمل الجاد لإنجاح عملية التعداد التي يعول عليها كثيراً في معالجة كثير من الاشكاليات التي تعيق دور السلطة المحلية والتنمية عموماً.

لليوم الثاني على التوالي تواصل «الثورة» متابعتها لمايعتمل داخل قاعات جلسات المؤتمر - وهذه هي الحصيلة :

مثل التوجه نحو اللامركزية رغبة مبكرة لدى القيادة السياسية منذ قيام الوحدة المباركة في مايو ٩٠م لمايحققه هذا المبدأ من مزايا تنموية وإدارية تتجسد بشكل جلي في ترشيد وتحسين أداء الادارة الحكومية وتعميق المسار الديمقراطي وتعزيز المشاركة الشعبية وتحسين نظام تقديم الخدمات والإستجابة إلى احتياجات المجتمع وتطلعاته ، بالاضافة الى إرساء تقاليد مساءلة السلطات المحلية المنتخبة وهيئاتها .. وظلت صياغة الإطار القانوني المنظم للأخذ بمبدأ اللامركزية هم الحكومات المتعاقبة الى ان توفرت الارادة الكاملة وأنجز الإطار القانوني والمؤسسي لهذا جاء التوجه مع بداية العام ٢٠٠٠م بصدور القانون رقم ٤ الذي اسس لنظام اللامركزية ونقل الصلاحيات المالية والادارية الى المجالس المحلية المنتخبة في المحافظات والمديريات.

▫ التأكيد على أهمية إدماج المرأة في برامج التنمية المحلية

وأصبح التوجه والأخذ بمبدأ اللامركزية حقيقة ماثلة تجسدت في أول انتخابات محلية في الربع الاول من العام ٢٠٠١م تلاه انعقاد المؤتمر السنوي الاول للمجالس المحلية في مايو ٢٠٠٢م تم المؤتمر السنوي الثاني في اكتوبر ٢٠٠٣م واليوم ينعقد المؤتمر السنوي الثالث لتقييم أداء السلطة المحلية واحتياجاتها ومتطلباتها دورها في التنمية.

ارادة راسخة

لكن نظام اللامركزية التعليمية وتطبيق هذا التوجه في الواقع لايحتاج فقط الى أساس تشريعي ورؤية موحدة مايجب ان يكون عليه وإنما يحتاج ايضاً الى استراتيجية متوازنة للتطبيق مبنية على توجه واضح وجلي يستند الى إدارة راسخة على المدى المتوسط والبعيد وغياب مثل هذه الاستراتيجية قد يعطل المسار الإصلاحي.

وتشير ورقة الاتجاهات العامة المقدمة الى المؤتمر الثالث للمجالس المحلية إلى أن جميع الجهات المعنية بالمسار اللامركزي «من أجهزة مركزية وسلطات محلية ، ومجتمع مدني ..» في حاجة الى مزيد من الوقت لتعي دورها وتتأقلم مع الوضع الإداري الجديد .. على اعتبار ان تطبيق اللامركزية ليس مقصوراً على جهة معينة بل هو مجموع جهود تتقاسمها كل الجهات المسؤولة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

استراتيجية وطنية

ومن هنا فإن بناء نظام قويم للإدارة المحلية يستوجب انصهار الأبعاد الثلاثة للامركزية «السياسي والمالي والإداري» كونها جوانب تكمل بعضها لضمان نجاح هذا التوجه الديمقراطي الهام.

وانطلاقاً من ذلك اعدت وزارة الادارة المحلية مشروع استراتيجية وطنية لدعم اللامركزية يهدف الى بناء نظام قويم للإدارة المحلية يوفر للمحافظات والمديريات القدرة الضرورية لتمكينها من الاستجابة الى حاجات المجتمعات المحلية والمساهمة في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما تهدف الى توظيف كافة الإمكانات والموارد البشرية والمادية وفق إطار تتضافر فيه كافة الجهود الحكومية والشعبية وشركاء التنمية من أجل تحقيق أهداف اللامركزية وتتضمن الاستراتيجية عدد من المكونات والاتجاهات لضمان انتقال سلس من الجانب النظري الى الجانب التطبيقي يتمثل بتحسين مالية السلطة المحلية وبناء القدرات المحلية من خلال تعبئة الموارد المحلية والتخطيط الاستراتيجي وبرمجة الاستثمارات والمراقبة والتقييم وتطوير البنية الادارية للسلطة المحلية سيما مايتعلق بجوانبه المالية والادارية ويجعله عرضة لقرارات ظرفية قد لاتتوافق طبيعتها وتوقيتها مع القدرات المتوفرة ومع أساليب قويمة للتصرف المالي والاداري.

وبحسب الاتجاهات العامة لمشروع الاستراتيجية الوطنية لدعم اللامركزية فإنه في ظل غياب هذا الإطار يصبح من العسير على شركاء التنمية المساهمة بشكل فاعل في دعم اللامركزية ، ورغم الاهتمام الكبير الذي تبديه المجموعة الدولية تجاه تجربة اللامركزية في اليمن فان معظم المساعدات الخارجية لاتتحقق عبر السلطات المحلية الناشئة والهياكل الحكومية الداعمة لها حيث يتدفق القسط الأكبر من الإعانة المالية للتنمية المحلية عبر هيئات وبرامج مركزية بدلاً من السلطات المحلية.

طريق طويل

وبرغم الخطوات التي قطعتها بلادنا في التوجه نحو اللامركزية الا أنها مانزال في خطواتها الاولى وخاصة مايتعلق بتفعيل الجوانب المالية والادارية في مجالس المديريات التي ، بعد ثلاث سنوات من انتخابها لما يتسن لها بعد تسيير أعمالها حسب ما أتاحه لها قانون السلطة المحلية اذ لم يتسن لها اعداد خططها التنموية ولابرمجة مواردها المالية كما هو الحال في المحافظات.

ويبقى الطريق نحو التطبيق الكامل لنظام اللامركزية طويلاً وغير يسير فهو لايتوقف فقط على استمرارية الارادة السياسية وتنمية القدرات الفردية والمؤسسية وانما يتطلب كذلك إعادة توزيع مسؤوليات توفير الخدمات والمرافق التنموية والموارد المصاحبة لها بين مختلف الأجهزة على المستويين المركزي والمحلي.

بالإضافة الى تعزيز آليات الدعم وإرساء نظم مساءلة السلطات المحلية من خلال تعزيز نظام للدعم والإشراف وبناء كفاءات مركزية لتطوير النظم وإدارة البرنامج الوطني لدعم اللامركزية وبناء قدرات المحافظات على دعم ورقابة نشاط السلطات المحلية وإرساء نظام معلوماتي لرصد وتقييم نشاط المحليات.

وتفعيل الرقابة على السلطات المحلية ونظام المساءلة والمحاسبة على المستوى المحلي وتعزيز رقابة الأجهزة المركزية.

آلية التنفيذ

تتحدد آلية التنفيذ من خلال الهياكل الرسمية للدولة ويقع على وزارة الإدارة المحلية والسلطات المحلية العبء الاكبر في تنفيذ مكونات هذه الاستراتيجية بالإضافة الى إشراك كل مؤسسات الدولة وفقاً للمهام والآليات التي تتضمنها هذه الاستراتيجية وآليات العمل المؤسسي وتتكون إدارة الاشراف من اللجنة الوزارية والتي شكلت بموجب القرار الجمهوري رقم «٢٦٤» لسنة ٢٠٠٣م ومن اللجنة الفنية المشكلة بموجب قرار رئيس الوزراء بالاشراف المباشر على برنامج دعم اللامركزية.

المرأة .. والسلطة المحلية

وعن أهمية إدماج وتوسيع مشاركة المرأة في العمل المحلي وقف المؤتمرون مطولاً أمام الجهود المبذولة نحو توسيع قاعدة مشاركة المرأة ودخولها مجالات جديدة لم تكن متاحة لها من قبل.

وتقول ورقة عمل «تعزيز مشاركة المرأة في السلطة المحلية» لقد عزز نظام السلطة المحلية عملية ادماج المرأة في التنمية وأوجد أساساً هيكليا ووظيفياً هو الإدارة العامة لتنمية المرأة في الوزارة ودواوين المحافظات.

وحددت الاتجاهات المستقبلية لتنمية المرأة في نظام السلطة المحلية من خلال تنمية المرأة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً ودعم مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج التنمية المحلية ودعم وتدريب الكوادر النسوية العاملة في مجال تنمية المرأة والأسر الريفية.

وتطالب الورقة في الوقت ذاته بالتأكيد على أهمية اتاحة الفرصة أمام النساء في الوصول الى مواقع القيادات العليا في أجهزة السلطة المحلية من خلال التعيين انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة اذ تتواجد العديد من الكوادر النسائية المؤهلة والقادرة على تحمل المسؤولية والمساهمة بفاعلية في المجالات كافة.

دور في التعداد

الى جانب ذلك وقف المشاركون في المؤتمر أمام الوثيقة الفنية الخاصة بمهام ودور وزارة الإدارة المحلية واللجان الأساسية في المحافظات والفرعية في المديريات في سبيل إنجاح التعداد.

واعتبر المشاركون وزارة الادارة المحلية من الشركاء الأساسيين لقيادة التعداد كما تعتبر أحد المستخدمين الأساسيين لنتائج هذا العمل وبالتالي فإن مشاركة الوزارة الفعلية في تسهيل التعداد سوف يكون لها أثر فعال وملموس في إنجاح التعداد والحصول على البيانات السليمة بحكم انتشار الوزارة على مستوى المحافظات والمديريات والوسائل المتاحة لديها ودور المجالس المحلية ومدراء المديريات في الاسهام بشكل أوسع في تسهيل مهام المشتغلين في التعداد.

كما تم مناقشة الاشكاليات السابقة التي واجهت عملية التعداد في بعض المديريات ومن مدراء العموم على وجه التحديد لقيامهم بالتدخل السلبي ومحاولة التأثير بشكل مباشر على أعمال التعداد في مناطقهم وفي المقابل قيام مدراء المديريات الآخرين بدورهم الوطني في إنجاح المراحل السابقة دون تحيز.

▫ الإدارة المحلية شريك أساسي في إنجاح عملية التعداد

وأكدت الوثيقة الفنية الخاصة بدور وزارة الادارة المحلية في سبيل إنجاح التعداد على تسهيل مهام المشتغلين ميدانياً في كل محافظة ومديرية وقيام مدراء المديريات وأمناء عموم المجالس المحلية وأعضاء المجالس المحلية بمهامهم المحددة كأعضاء لجان أساسية في المحافظات وفرعية في المديريات.

وكذا الاسهام في توفير مقرات التدريب ومقرات المشتغلين ووسائل الاتصال وخاصة في المناطق البعيدة والوعرة والمشاركة في الحملة الإعلامية.

كما دعت الوثيقة الى الاسهام في حل أي اشكاليات قد تحدث أثناء العد عن طريق حث الجميع على الادلاء بالبيانات السلمية وعدم إثارة أية قضايا لاعلاقة لها بالتعداد وتعاون الجميع لإنجاح اعمال التعداد دون تحيز ودون تدخل في مهام العاملين.

أشواق الأحد

عبدالكريم الخميسي

س .. و .. ج

■ سألني - عبر الهاتف - قائلاً : ترى ما الذي يقصدونه بالخطاب الإسلامي «المعتدل»؟؟

□ قلت : يقصدون به الخطاب الذي يحث على التعايش والتسامح والحوار، ويدعو للابتعاد عن العنف والتطرف والكراهية.

■ قال : حتى مع المعتدي؟

□ قلت : لا، ألم تسمع الأخ الرئيس قبل يومين وهو يقول : «إننا لا نكره اليهود، ولكننا نريدهم أن يتركوا أرضنا ويرحلوا من بلادنا، ونحن لا نكره الأمريكان، ولكننا نريدهم أن يعيدوا السيادة للشعب العراقي ويرحلوا»، ذلك يعني أن التسامح مع المعتدي خيانة، بدليل قوله تعالى : «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم».

■ قال : هل هذا هو الاعتدال؟

□ قلت : نعم.

■ قال : فلماذا يسمون «المقاومة» تطرفاً؟

□ قلت : المقاومة «المشروعة» ليست تطرفاً.

■ قال : وهل هناك مقاومة غير مشروعة؟!

□ قلت : نعم، مثل خطف الطائرات، وتفجير القطارات، وقتل السواح، وما شابه ذلك.

■ قال : إنهم يفعلون بأهلنا في العراق وفلسطين أفظع الجرائم وأبشعها.

□ قلت : اسمع هذه الآية : «أتامرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم» صدق الله العظيم.

■ قال : سمعنا، وأطعنا.

ص.ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

أمراض الشتاء

■ أخبار الطقس تأخذ الأولوية في اهتمامات وسائل الإعلام المحلية في كثير من دول العالم، فلكل فصل من فصول السنة مميزاته وعيوبه، ومع كل فصل يتنوع نشاط الإنسان ويتكيف مع أجوائه ومناخه.

■ وفي المناطق الباردة يستعد سكانها بتجهيزات لمقاومة الطقس البارد بالملابس المناسبة، وبالذات الصوفية، وبالأكلات والفواكه التي تمنح الجسم الدفء والتصدي للأمراض.

■ في بلادنا، وبالذات في المناطق الشمالية، تنخفض درجة الحرارة خلال شهري ديسمبر ويناير، ويصبح من السهل لأمراض الشتاء أن تصطاد الأطفال وكذلك الكبار بكل يسر، وتفتك بالكثير منهم لأيام، والسبب جهلنا بطريقة مواجهة الشتاء، وتتحمل الجهات الصحية والإعلامية مسؤولية التقصير في مدّ الناس بالمعلومات المناسبة التي تساعدهم في الوقاية من أمراض الشتاء.

■ أمراض الشتاء كثيرة، منها أمراض نفسية كالاكتئاب، والاكتئاب من الأمراض النفسية التي تعطل قدرات الفرد العملية والتفكيرية، وكثير من الناس يلجأون للعزلة في فصل الشتاء.

■ متى سنقرأ ونشاهد آراء ومقترحات المختصين عن طرق وأساليب الوقاية من الأمراض التي تصيب أطفالنا؟ وأين المهتمون بشؤون الطفل إذا كنا نشاهد عشرات الأطفال يتسكعون في الحارات وهم حافو الأقدام ورؤوسهم مكشوفة وعيونهم تدمع وأجسادهم النحيلة ترتعش من شدة البرد؟ أين النصائح والتوجيهات في المدارس؟ وأين التواصل التربوي مع الآباء والأمهات من أجل إحاطة أطفالنا بالرعاية الصحية المناسبة من باب «الوقاية خير من العلاج»؟

ALariky @ Maktoob. Com